وسط تزايد الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح على العديد من الأسهم القيادية والثقيلة

«بيان للاستثمار»: مؤشر السوق الأول والمؤشر العام واصلا تسجيل الخسائر

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لإدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار أن بورصة الكويت أنهت تداولات الأسبوع الأخير من شهر اغسطس على تباين لجهة إغلاقات مؤشراتها الثلاثة، حيث واصل مؤشر السوق الأول والمؤشر العام تسجيل الخسائر وسط تزايد الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح على العديد من الأسهم القيادية والثقيلة وفي مقدمتها أسهم قطاعي البنوك والاتصالات، في حين نجح مؤشر السوق الرئيسي في تحقيق مكاسب أسبوعية طفيفة بدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي نفذت على بعض الأسهم الصغيرة خاصة في الجلسة الأخيرة من الأسبوع، ومع نهاية الأسبوع ونتيجة للأداء الضعيف الذي اتسمت به تداولات السوق خلال أغلب الجلسات، فقدت القيمة الرأسمالية الإجمالية للبورصة حاجز الـ29 مليار د.ك.، لتصل بنهاية الأسبوع إلى 28.71 مليار د.ك.، وهو ما يعني تكبدها لخسائر بما يقرب من 320 مليون د.ك. خلال خمس جلسات فقط، وانهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع على تراجع نسبته 2.23%، مغلقا عند مستوى 5.261.82 نقطة، فيما أغلق المؤشر العام للبورصة عند مستوى 5.132.31 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 1.46%، بينما انهى مؤشر السوق الرئيسي تداولات الأسبوع عند مستوى 4.897.46 نقطة، بارتفاع نسبته 0.06%.

وعلى الرغم من توالي أخبار إيجابية بخصوص القائمة النهائية للأسهم الكويتية التي ستنضم إلى مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة، إلا أن السوق تجاهل تلك الأخبار وسط ضعف عمليات الشراء من جهة وإحجام بعض المتداولين عن التعامل في السوق لحين اتضاح الرؤية من جهة أخرى، فضلاً عن السلبية التي ميزت اداء السوق بشكل عام خلال أغلب جلسات الأسبوع المنصرم.

وقد لوحظ خلال الأسبوع الماضي تحسن سيولة السوق النقدية مقارنة مع الأسبوع الذي سبقه حيث وصل المتوسط اليومي لقيمة التداول إلى حوالي 18 مليون دينار كويتي بارتفاع نسبته 17% تقريبا، وعلى الرغم من ذلك فإن سيولة السوق لا تزال بعيدة كل البعد عن مستوياتها المعهودة، خاصة قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية أواخر عام 2008، حيث كان المتوسط اليومي لسيولة السوق يدور وقتها حول 150 مليون د.ك. على الأقل، وهي المستويات التي نأمل أن تشهدها البورصة في المستقبل القريب، خاصة مع ترقيتها وانضمامها إلى مؤشر فوتسي راسل.

من جهة أخرى وعند مقارنة أداء المؤشر العام للبورصة الكويتية مع المؤشرات الرئيسية لأسواق الأسهم الخليجية خلال الأسبوع الماضي، نجد أن السوقين الكويتي والبحريني قد خالفا الاتجاه الصاعد الذي شهدته أغلب تلك الأسواق، وكان المؤشر العام لبورصة الكويت الأكثر خسارة مع نهاية الأسبوع، حيث بلغت نسبة خسائره 2.23%، فيما أنهى مؤشر بورصة البحرين تداولات الأسبوع على تراجع نسبته 0.70%. في المقابل، تصدرت بورصة قطر الأسواق الرابحة بعد أن أنهى مؤشرها تداولات الأسبوع على ارتفاع نسبته 4.64%، تبعها سوق أبو ظبي للأوراق المالية في المرتبة الثانية بعد أن حقق مؤشره مكاسب أسبوعية نسبتها 1.63%، ثم جاء سوق دبي المالي في المرتبة الثالثة بعد أن بلغت نسبة نمو مؤشره على المستوى الأسبوعي 1.31%. فيما كان سوق مسقط للأوراق المالية الأقل مكاسب، حيث انهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلاً نمواً نسبته 0.66%.

وبالعودة إلى النشاط الأسبوعي لبورصة الكويت، فقد سجلت القيمة الرأسمالية للسوق خسائر أسبوعية بما يوازي 319.14 مليون د.ك.، حيث وصلت مع نهاية الأسبوع الماضي إلى حوالي 28.71 مليار دينار كويتي بتراجع نسبته 1.10% عن مستواها في الأسبوع الذي سبقه، حيث كان 29.03 مليار دينار كويتي. وبذلك قد تقلصت مكاسب البورصة منذ تطبيق نظام تقسيم السوق الجديد لتصل إلى 855.29 مليون د.ك. لتصل نسبتها إلى 3.07%. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

هذا وانهت مؤشرات البورصة الثلاثة تداولات الأسبوع المنقضي على تباين لجهة إغلاقاتها الأسبوعية، حيث تراجع المؤشرين الأول والعام للأسبوع الثاني على التوالي نتيجة تزايد الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح على الأسهم القيادية والثقيلة، فيما تمكن مؤشر السوق الرئيسي من تحقيق ارتفاع أسبوعي بسيط في ظل عمليات الشراء الانتقائية التي شملت بعض الأسهم الصغيرة. وشهد السوق هذا الأداء وسط تباين المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول، حيث انخفض إجمالي عدد الأسهم المتداولة بنسبة 18.27% ليصل إلى 380.73 مليون سهم، فيما ارتفع إجمالي قيمة التداول بنسبة بلغت 16.70% ليصل إلى 94.23 مليون دينار كويتي.

على صعيد آخر، شهد الأسبوع الماضي تداول نحو 147 سهما من أصل 175 سهما مدرجا في السوق، حيث ارتفعت أسعار 48 سهما مقابل تراجع أسعار 83 سهم، مع بقاء 44 سهم دون تغير.

وأقفل مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5.261.82 نقطة، مسجلاً تراجعا نسبته 2.23% عن مستوى إغلاق الأسبوع السابق، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعا نسبته 0.06%. بعد أن أغلق عند مستوى 4.897.46 نقطة، في حين اغلق المؤشر العام للسوق عند مستوى 5.132.31 نقطة بانخفاض نسبته 1.46%. وعلى صعيد مؤشرات التداول خلال الأسبوع، فقد بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة 76.15 مليون سهم تقريبا، وذلك بانخفاض نسبته 18.27%، بينما ارتفع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 16.70% ليصل إلى 18.84 مليون د.ك تقريبا.

مؤشرات القطاعات

سجلت سبعة من قطاعات بورصة الكويت تراجعا في مؤشراتها، فيما ارتفعت مؤشرات ثلاثة قطاعات، مع بقاء قطاع الرعاية الصحية وقطاع التكنولوجيا بدون تغير يذكر، وعلى صعيد القطاعات المتراجعة، فقد تصدرها قطاع العقار، حيث اقفل مؤشره عند 986.77 نقطة مسجلاً تراجعاً نسبته 2.37%، تبعه قطاع البنوك في المركز الثاني مع انخفاض مؤشره بنسبة 1.84% بعد أن أغلق عند 1.062.19 نقطة، في حين شغل قطاع الاتصالات المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره تراجعا أسبوعيا بنسبة بلغت 1.41%، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 931.63 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعا فكان قطاع الصناعية، حيث أغلق مؤشره عند مستوى 1.006.77 نقطة، بتراجع نسبته 0.75%.

أما على صعيد القطاعات المرتفعة، فقد تصدرها قطاع الخدمات الاستهلاكية، حيث انهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلا نموا نسبته 2.23% مغلقا عند مستوى 1.056.99 نقطة، فيما شغل قطاع النفط والغاز المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 1.097.18 نقطة، بنمو نسبته 0.99%. وشغل قطاع السلع الاستهلاكية المرتبة الثالثة بعد أن بلغت نسبة نموه 0.23%، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 890.39 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع البنوك المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 119.23 مليون سهم تقريبا شكلت 31.33% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 94.72 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 24.88% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 17.87% بعد أن وصل إلى 68.05 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 46.88% بقيمة إجمالية بلغت 44.17 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 17.13% وبقيمة إجمالية بلغت 16.14 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الاتصالات، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 15.02مليون د.ك. تقريبا شكلت 15.94% من إجمالي تداولات السوق.

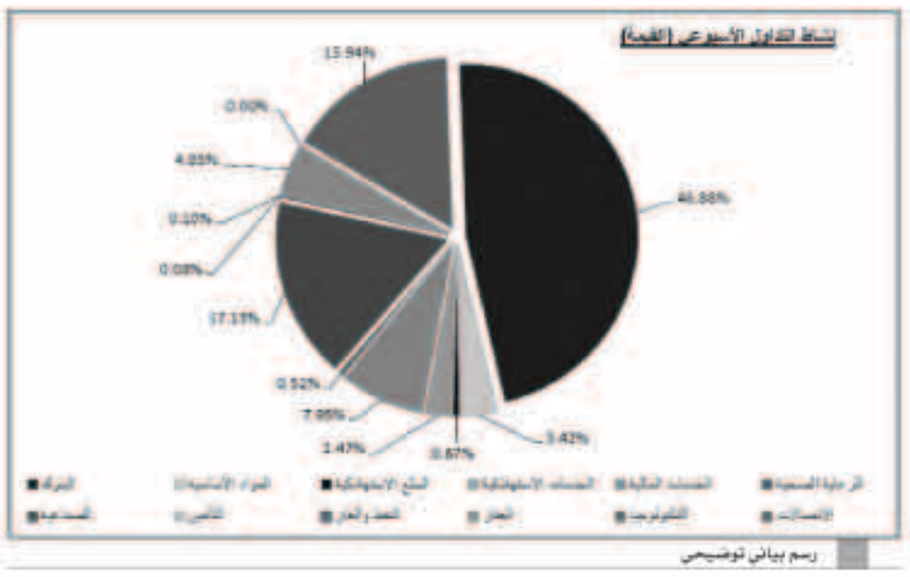

للتواصل مع العملاء وتأكيد العالمية

«بيتك»: حملة إعلانية واسعة باستخدام «باصات لندن»

ينظم بيت التمويل الكويتي «بيتك» حاليا حملة اعلانية موسعة هي الاولى من نوعها في العاصمة البريطانية لندن تتخذ من وسائل النقل الشهيرة «باصات لندن» منفذا لعرض تفاصيل الحملة المستمرة حتى 12 سبتمبر بعنوان «بطاقتك مفتاح بيتك في تركيا» وتستهدف الفكرة التسويقية الجديدة زيادة التواصل مع عملاء مجموعة «بيتك» في لندن التي تكتظ في هذه الفترة بالسياح والزوار من مختلف دول العالم، والتاكيد على عالمية «بيتك» واهتمامه بالتواجد في الاسواق الدولية الكبرى، بما في ذلك استقطاب الانتباه نحو العلامة التجارية الاشهر والاكبر على مستوى العالم واظهار ما تقدمه لعملائها من منتجات وخدمات متعددة.

ويتطلب الفوز بجوائز الحملة القيمة المخصصة للثلاثة عملاء، استخدم اي من بطاقات «بيتك» فيزا «السحب الآلي – الائتمان – البطاقات مسبقة الدفع» لسداد المشتريات سواء في الكويت أو الخارج، مما يؤهل العميل للحصول على فرصة لامتلاك البيت الذي يناسبه في تركيا مع التأثيث، بالإضافة إلى رحلة على درجة رجال الأعمال إلى تركيا مع مرافق والإقامة في فندق 5 نجوم لمدة 5 ليال. ويجب انفاق مبلغ 50 دينارعلى الأقل خلال مدة الحملة ليحظى العميل بفرصة دخول السحب، وتحتسب جميع عمليات الاستخدام التي تتم بواسطة بطاقات الائتمان أو الدفع المسبق سواء داخل أو خارج الكويت فرصة للفوز بأحد جوائز الحملة، وتحتسب عمليات الاستخدام التي تتم بواسطة بطاقات فيزا الصرف الآلي خارج الكويت فقط فرصة للفوز بأحد الجوائز، التي سيتم اعلانها بعد السحب في نهاية الحملة. ويحصل العميل الفائز على ما يعادل 33 الف دينار كحد اقصى، لشراء ممتلكات عقارية من اختياره في تركيا متضمنا المبلغ جميع الضرائب ونفقات ومصاريف التسجيل. كما سيحصل العميل الفائز على تذكرتي سفر فئة رجال الأعمال له ولشخص واحد فقط ، اضافة الى اقامة لمدة 5 ايام في احد الفنادق الممتازة في تركيا، بالاضافة الى 5 الاف دينار لشراء الأثاث والأجهزة المنزلية، وذلك بعد تزويد «بيتك» بالمستندات الدالة على ما يثبت شراء العقار في تركيا الذي يجب ان يتم قبل نهاية عام 2018.

جانب من إعلانات الحملة على «باصات لندن»

الدولار يتراجع بعد تصريحات ترامب

تراجع الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الرئيسية خلال تعاملات أمس الجمعة، بعد التصريحات التي ادلى بها الرئيس دونالد ترامب امس.

وهدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية ما لم يتم معاملة الولايات المتحدة بشكل افضل.

وفي نغمة اقل حدة تجاه البنك المركزي، شدد ترامب على انه غير نادم على تعيين «جيروم باول» رئيسا للاحتياطي الفيدرالي، لكنه اشار في الوقت نفسه لضرورة مساعدته في نزاعه التجاري مع بكين.

لكن على صعيد الموقف التجاري، افادت تقارير إعلامية بأن الرئيس الأمريكي قد يمضي قدما بشأن فرض تعريفات على سلع صينية جديدة بقيمة 200 مليار دولار في الأسبوع المقبل.ومن المقرر الإفصاح عن بيانات ثقة المستثمرين في اقتصاد الولايات المتحدة في وقت لاحق من اليوم.

وبحلول الساعة 10:05 صباحا بتوقيت جرينتش، انخفضت العملة الأمريكية مقابل نظيرتها الأوروبية الموحدة بنسبة طفيفة 0.05% ليسجل اليورو 1.1665 دولار.

كما تراجع الدولار امام الين الياباني بنسبة 0.2% إلى 110.80 ين.في حين استقرت الورقة الخضراء مقابل العملة البريطانية ليسجل الجنيه الإسترليني 1.3006 دولار.

اما على مستوى المؤشر الرئيسي الذي يقيس اداء الورقة الأمريكية مقابل العملات الستة الرئيسية فتراجع بنسبة هامشية 0.05% ليهبط إلى 94.674.

تراجع العجز التجاري التركي إلى نسبة 57.95 بالمئة في أغسطس

اظهرت بيانات رسمية امس السبت تراجعا في العجز التجاري التركي الى نسبة 57,95 في المئة في اغسطس الماضي.

وذكرت البيانات التي اصدرتها وزارة التجارة التركية في تقرير ان حجم الصادرات التركية في اغسطس الماضي بلغ 12,389 مليار دولار مقابل 14,875 مليار دولار لحجم الواردات.واوضحت ان المانيا جاءت بالمرتبة الاولى من حيث الصادرات التركية في اغسطس الماضي وبلغت 1,129 مليار دولار تلتها بريطانيا ثانية بقيمة 912 مليون دولار ثم العراق بقيمة 650 مليون دولار.

وقالت ان روسيا جاءت بالمرتبة الاولى من حيث الواردات في اغسطس الماضي اذ بلغت 1,589 مليار دولار تلتها الصين ثانية بقيمة 1,447 مليار.

وبينت ان السيارات والجرارات والدراجات النارية والهوائية ووسائل نقل بريةاخرى تصدرت قائمة الصادرات بقيمة 1,294 مليار دولار في حين تصدر الوقود والزيوت المعدنية واردات تركيا بقيمة 3,543 مليارات دولار في اغسطس الماضي.

«كوكاكولا» تشتري سلسلة «كوستا كوفي» بـ5.1 مليارات دولار

كوستا كوفي

تعتزم شركة «كوكاكولا» الاستحواذ على سلسلة «كوستا كوفي» في صفقة قيمتها 5.1 مليار دولار.وأعلنت الشركة العاملة في مجال المشروبات الغازية عبر بيان على موقعها الإلكتروني، أن صفقة شراء سلسلة متاجر القهوة «كوستا» قد يمنحها مركزاً قوياً بالقطاع عبر أجزاء من أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وافريقيا.

وكانت «كوستا» والتي ينظر إليها على أنها منافس لـ«ستاربكس» في المملكة المتحدة، تأسست في لندن عام 1971 وتملك قرابة 4 آلاف منفذ بيع بالتجزئة، كما تبيع القهوة في متاجر البقالة ومحطات الوقود. ومن المتوقع إتمام الصفقة خلال النصف الأول من العام المقبل.وقال الرئيس التنفيذي لكوكاكولا «جيمس كوينسي» إن المشروبات الساخنة واحدة من بين عدد قليل من قطاعات المشروبات التي لا تمتلك فيها كوكاكولا علامة تجارية عالمية، موضحا أن «كوستا» تمكنهم من دخول هذا السوق منصة قوية لصناعة القهوة.

من جهة اخرى، أكدت «وايت بريد» الشركة المالكة لسلسلة «كوستا كوفي» انها ستبيع اعمالها لصالح «كوكاكولا» مقابل 3.9 مليار جنيه إسترليني (5.09 مليار دولار).

«أبناء السور العقارية» تستضيف الملاك في اجتماع توضيحي وتدحض الشائعات

عقدت شركة ابناء السور العقارية اجتماعا توضيحيا للملاك في كل من مجمعي كوت وبرسيتج السكنين الكائنين في منطقة خيران بحضور ثامر الرومي، رئيس مجلس الإدارة والمحامي ناصر الدويلة، ممثل الورثة والمستشار القانوني للشركة ومدير اتحاد الملاك جلال الجناعي ونخبة من ممثلي الوسائل الإعلامية في الكويت.

وتأتي مبادرة شركة ابناء السور العقارية انطلاقا من مسؤوليتها تجاه الملاك لتوضيح الشائعات المغرضة التي طالت الشركة مؤخرا ولتؤكد لهم حرصها على المحافظة على حقوقهم ومصالحهم.

وفي هذا الإطار، افتتح الاجتماع ثامر الرومي بكلمة توجه بها الى الحضور قائلا: « نفخر في شركة أبناء السور العقارية في لقائكم اليوم في اجتماعنا التوضيحي الثاني ويشرفني ان اكون بينكم راعيا لمصالحكم التي وضعتموها بين ايدينا ولا نتهاون في الحفاظ عليها».

■ الرومي: ورثة سند الرومي مسؤولون تجاه الملاك
■ الدويلة: الشائعات المغرضة تهدف الى المس بسمعة الشركة وسوف نتصدى لها قانونياً

وأكد التزام الورثة بالمحافظة على ثقة الملاك وبذل كل الجهود المستطاعة في سبيل ذلك مشيرا الى انه ما يشاع عن عزم الشركة التوسع باتجاه المزيد من الاعمال هو عار عن الصحة ويخالف هدف الشركة الرئيسي الرامي الى تقديم افضل خدمة الى العملاء وضمان حقوقهم. بدوره، تحدث ناصر الدويلة مرحبا بالحضور واستهل حديثة مشيها الاشاعات التي طالت الشركة مؤخرا بانها «زوبعة» تهدف الى المس بسمعة الشركة العريقة وتضليل الملاك باكاذيب لا صحة لها. واشار الدويلة الى ان الشركة تستوفي كل الشروط القانونية وشروط وزارة التجارة التي تاكدت من سلامة المشاريع الخاصة بالشركة بناء على مراجعتها لكافة الملفات الخاصة بذلك. والتزم الدويلة باسم الشركة بمقاضاة كل من يتعرض الى حقوق الملاك كما اكد سلامة العقود وتسجيل الوحدات السكنية باسم الملاك مع الالتزام بتسديد كافة اتعاب المحامين والإجراءات القضائية. واوضح الدويلة عن تخصيص الشركة لمكتب عقاري تسويقي داخل المجمع مانحة الخيار للملاك بتسهيل بيع وحداتهم في حال رغبوا بذلك. وختم الدويلة مشيرا الى ان سمعة الشركة ناصعة منذ تاسيسها ولا تطالها الشائعات المغرضة وهذه السمعة هي التي كانت اساسا لنجاحاتها وانجازاتها وكسب ثقة عملائها الذين تحرص على تزويدهم بافضل خدمة عالية الجودة خلال البيع وبعده من اعمال صيانة وغيرها..

من جهته، تحدث جلال الجناعي موضحا بأن ما اثير حول من تساؤلات حول شرعية الاتحاد يهدف الى تحقيق مآرب شخصية لا تصب في خانة مصالح الملاك واكد بان الاتحاد يمثل جميع الملاك ويضع مصلحتهم في قمة اهتماماته كما الدفاع عنها لضمان حقوقهم كاملة.